للفرد الاسرائيلي. ولذا، بينما يتمتع الاسرائيليون بمستويات معيشية مرتفعة، وخدمات حكومية جيدة، يعاني سكان الضفة والقطاع من تدني مستوى أنواع الخدمات كافة وانعدام بعضها الآخر.

يتضح من الارقام والحقائق التي أشرنا اليها أعلاه ان اسرائيل قامت بتحويل المناطق المحتلة الى اسوأ مثال للتبعية والتخلف المفروض من الخارج. اذ ان اعتماد المناطق المحتلة على اسرائيل للحصول على ٩٠ بالمئة من الواردات، وتصريف ٧٣ بالمئة من الصادرات، وايجاد فرص العمالة لحوالى ٦١ بالمئة من قوة العمل، يجعل تبعية تلك المناطق لاسرائيل تبعية مطلقة تقريباً. اما التخلف المفروض من الخارج، فتعكسه وتكرسه القوانين الاسرائيلية التي أدت الى مصادرة اكثر من ٥٠ بالمئة من اراضي السكان، واحكام السيطرة على الموارد الطبيعية كافة من مياه ومعادن، ومنع الاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة، وحرمان المنتجين من التسويق في اسرائيل، او تطوير اسواق جديدة في اوروبا واميركا.

أما في ما يتعلق بحقوق العرب السياسية والانسانية والقانونية تحت حكم الاحتلال، فيمكن القول ان ليس لها وجود. اذ يصف الاستاذ الجامعي الاسرائيلي افيشاي مرغليت ديمقراطية اسرائيل بأنها «ديمقراطية الاسياد» تجاه العبيد. كتب مرغليت في مقالة نشرها في «يديعوت احرونوت»: «ان الاسياد اليهود يتمتعون بكل فوائد الديمقراطية، بينما يقوم العبيد بالخدمة فقط. ان لهذا الوضع اسماً آخر؛ انه اسم رذيل ولكنه اسم مناسب، انه التفرقة العنصرية. ان نظام التفرقة العنصرية (في جنوب افريقيا) ولد في الفترة عينها التي ولدت فيها اسرائيل. ويهدف ذلك النظام، كما تقول قوانينه، الى الحفاظ على نقاء وشخصية الجنس الابيض داخل الدولة، وذلك مع الحفاظ على شخصية المواطنين الاصليين مع منح هؤلاء حق تطوير سلطة ذاتية لادارة شؤونهم وحكم انفسهم. البيض والسود تفصلهم القوانين والحدود التي تفصل أماكن سكن كل جنس على حده. اما السود الذين يعملون في مناطق البيض، حتى ولو كان عملهم دائماً، فانهم يعتبرون عمالاً مؤقتين؛ كما تعتبر اقامتهم مؤقتة؛ وبالتالي، لا تخوّلهم تلك الاقامة حق الحصول على أية حقوق سياسية او اجتماعية. اذا استبدلت كلمتي يهودي وعربي بكلمتي ابيض واسود، فان الصورة داخل اسرائيل تصبح واضحة وعلى حقيقتها»[٣٦]. أضاف الكاتب الاسرائيلي تامار بيليك، ان «ممارسات اسرائيل تخالف القانون الدولي وتتنافى مع القيم الانسانية، خاصة في ما يتعلق بعملية مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات عليها». اما بالنسبة الى معاملة الفلسطينيين، فيقول بيليك ان «على السكان الحصول على تصريح من السلطات لكل خطوة يقومون بها؛ اذ من المحظور عليهم ترك المناطق التي يعيشون فيها دون تصريح؛ واذا تركوا، فان عليهم الرجوع في تاريخ محدد، والاّ فقدوا حقهم في العودة الى وطنهم. انهم بحاجة الى رخصة لزراعة شجرة، او شجيرة، وجني محصول البصل، وقبول تبرعات مالية، وتحويل نقود الى الخارج، وممارسة المحاماة، وتأسيس جمعية خيرية، وارسال مواد مطبوعة الى خارج المناطق التي يعيشون فيها»[٣٧].

ان قانون التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، على الرغم من قسوته وانعدام انسانيته، يعتبر أقل اضطهاداً للسود من قوانين التفرقة العنصرية التي تمارسها اسرائيل ضد عرب فلسطين. اذ بينما يحول نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا دون قيام البيض بالسكن في مناطق السود، فان نظام التفرقة العنصرية الاسرائيلي يسمح، بل ويشجع أيضاً، قيام اليهود بالاستيلاء على اراضي العرب واقامة المستعمرات اليهودية عليها. وبينما يسمح نظام جنوب افريقيا باقامة السود مؤقتاً في مناطق البيض، فان نظام اسرائيل يمنع العرب ليس فقط من الاقامة في اسرائيل، بل وايضاً من المبيت،